الأمم المتحدة S/2013/392

مجلس الأمن

Distr.: General
5 July 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

أولا – مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير المتعلق بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص التطورات التي استجدت خلال الفترة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ويستكمل، اعتبارا من تاريخ صدور تقريري السابق (S/2013/7) المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، سجل الأنشطة التي قامت بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) وقرارات المجلس اللاحقة، وآخرها القرار ٢٠٨٩ (٢٠١٣).

٢ - وحتى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بلغ قوام العنصر العسكري ٨٥٩ فردا من جميع الرتب وبلغ قوام عنصر الشرطة ٦٨ فردا (انظر المرفق).

ثانيا – بعثة المساعي الحميدة

٣ - لم تُعقد أي مفاوضات بين القائدين منذ آذار/مارس ٢٠١٢. ومن نيسان/أبريل ٢٠١٢ وحتى نهاية الفترة المفضية إلى الانتخابات الرئاسية المعقودة في جمهورية قبرص في شباط/فبراير ٢٠١٣، اجتمع الجانبان عوضا عن ذلك على مستوى الممثلين في عملية توخّت إعادة تنشيط اللجان التقنية التي أنشئت في عام ٢٠٠٨ لتحسين الحياة اليومية للقبارصة من خلال تدابير بناء الثقة. وأحرزت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي تقدما هاما في تنفيذ تدابير طارئة لحماية مواقع التراث الثقافي على جانبي الجزيرة. وشمل ذلك إنشاء شراكة متعددة المانحين في شباط/فبراير من أجل ترميم دير أبوستولوس أندرياس برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتم توقيع بروتوكولين باسم الطائفتين مع كنيسة قبرص وإدارة الأوقاف،

080713 080713 13-37809 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مما يشكل معلما هاما في تاريخ التعاون بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك للحفاظ على تراثهم الثقافي المشترك.

٤ - ومن الخطوات الإيجابية الأخرى تنفيذ حملة للوقاية من الحرائق نظمتها اللجنة التقنية المعنية بالبيئة، وقيام اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الصحية ببدء تشغيل آلية للاتصالات في حال تفشي مرض من الأمراض المعدية. وخلال نفس الفترة، اضطلعت لجنة إدارة الأزمات بعملية مشتركة لمكافحة الحرائق داخل المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة. ولئن كانت إعادة تنشيط اللجان التقنية في النصف الأخير من عام ٢٠١٢ تطورا جديرا بالترحيب، فإن أعمال هذه اللجان ليست بديلا عن إجراء مفاوضات موضوعية.

٥ - وقد جلب انتخاب نيكوس أناستاسياديس في جمهورية قبرص في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ أملا جديدا وتفاؤلا حذرا بشأن إجراء محادثات بناءة بين الطائفتين. وأكد السيد أناستاسياديس مجددا، بصفته القائد الجديد للقبارصة اليونانيين، التزامه بحل مشكلة قبرص وأشار إلى أنه سيكرس الوقت والجهد اللازمين للتحضير الكامل لاستئناف عملية التفاوض. وفي أعقاب انتخابات شباط/فبراير ٢٠١٣، كرر القائد القبرصي التركي، درويش إيروغلو، بدوره استعداده لاستئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن، وذكر أن فريقه قد شرع في إجراء تحضيرات دقيقة للتحاور مع نظيره من الجانب القبرصي اليوناني. وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، اجتمع السيد أناستاسياديس والسيد إيروغلو لأول مرة كل بصفته قائدا لطائفته في مأدبة عشاء سادتها أجواء ودية واستضافها مستشاري الخاص لشؤون قبرص، ألكسندر داونر، وممثلتي الخاصة ورئيسة البعثة، ليزا م. بوتنهايم.

ثالثا - أنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

٦ - تهدف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أولا وقبل كل شيء إلى منع تجدّد القتال، والمساهمة في الحفاظ على القانون والنظام وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها. وتتطلب ولاية القوة التوفيق، قدر الإمكان، بين الاعتبارات الأمنية والحفاظ على الوضع العسكري القائم، مع تمكين القبارصة الذين يعيشون ويعملون في المنطقة العازلة من متابعة ممارستهم الأنشطة المدنية والتمتع بحياة كاملة ومنتجة. ويؤدي هذا النهج، متى كان موفّقا، إلى بناء الثقة بين الطائفتين، ويسهم في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بصفة عامة دعما لعملية السلام.

ألف – منع تجدُّد القتال والحفاظ على الوضع العسكري القائم

٧ – خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص صون سلامة المنطقة العازلة واستقرارها. وعلى الرغم من استمرار انخفاض مستوى الانتهاكات العسكرية التي ترتكبها القوتان المتواجهتان، والتي أدت إلى وقوع مشاحنات من حين إلى آخر، لا يزال التعاون بين قوة الأمم المتحدة والقوتين المتواجهتين يتسم عموما بطابع إيجابي. وحافظت البعثة على علاقات عمل جيدة مع القوات التركية والقوات الأمنية للقبارصة الأتراك والحرس الوطني، على جميع مستويات القيادة. بيد أن عدم اعتراف القوتين المتواجهتين بمذكرة عام ١٩٨٩ يظل يمثل مشكلة، وكذلك الأمر بالنسبة للحوادث التي تتحدى سلطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص داخل المنطقة العازلة.

٨ – وغير ما مرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت القوتان المتواجهتان، وبوجه خاص القوات التركية، بالتشكيك في ترسيم الأمم المتحدة لخطّي وقف إطلاق النار، ومن ثم في حدود المنطقة العازلة في بعض المناطق. وقد أسفر ذلك عن أعمال تشييد غير مأذون بها شملت الطرق والبنى التحتية، من قبيل تلك التي اضطلع بها الجانب القبرصي التركي في أفلونا وهضبة بيلا، وجميعها داخل المنطقة العازلة. ولئن أجريت هذه الأعمال بقيادة مدنية، فقد حظيت بدعم القوات التركية.

٩ – وفي أعقاب تقدم القوات التركية في المنطقة العازلة قرب قرية أفلونا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وذلك بهدف منع نشاط مدني غير مأذون به على مقربة من خط وقف إطلاق النار التابع لها (انظر S/2013/7، الفقرة ٧)، ظلت المنطقة مستقرة عموما. ويبدو أن قيام قوة الأمم المتحدة بدوريات منتظمة وعمليات رصد في المنطقة، بالاقتران مع إعادة إقرار وجود دائم للقوة واتصالاتها المستمرة مع القوات التركية، قد ساهم في تهدئة المخاوف، إلى درجة أن قوة الأمم المتحدة تمكنت في منتصف حزيران/يونيه من إعادة الوضع إلى ما كان عليه بإزالة خط من البراميل كانت وضعتها هناك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ومن المخيب للآمال أنه بالرغم من نجاح قوة الأمم المتحدة في تحسين الحالة الأمنية في المنطقة، تقدمت القوات التركية على الفور إلى داخل المنطقة العازلة وأعادت إقامة سياج هناك. واجتمع قائد قوة الأمم المتحدة مع نظيره في محاولة لإعادة الوضع في المنطقة إلى ما كان عليه، وما زالت هذه الجهود متواصلة.

١٠ – وبالإضافة إلى هذه التحديات المحددة، واصلت القوتان المتواجهتان محاولاتهما لإجراء تغييرات طفيفة على الوضع العسكري القائم عبر المنطقة العازلة. وقد تصدت قوة الأمم المتحدة لهذه المحاولات من خلال دورها كجهة اتصال، وواصلت في سياق إعادة تأكيد

سلطتها، أداء دور حيوي في بناء الثقة بين القوتين المتواجهتين. وساهمت البنية التحتية المتاحة للبعثة للمراقبة والإبلاغ والاتصال، مدعومة بدوريات منتظمة، في تسوية المسائل على أدنى مستوى ملائم، وظلت تشكل عنصرا هاما في الحفاظ على الثقة والاستقرار.

١١ - ويستمر وجود المواقع العسكرية التي أُبلغ عنها سابقا والتي أنشأتها القوتان المتواجهتان داخل المنطقة العازلة في انتهاك للوضع القائم في المنطقة. وتجاوز مرارا عدد أفراد القوات التركية في مركز الاتصال في ستروفيليا العدد المقرر، وذلك في انتهاك للوضع العسكري القائم. وما زالت الأمم المتحدة تعتبر حكومة تركيا مسؤولية عن الوضع القائم في فاروشا.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى خفض عدد الدوريات التي تقوم بها القوات العسكرية التابعة لقوة الأمم المتحدة على طول الخط الأخضر في بلدة نيقوسيا القديمة الحساسة، وذلك لدواعي أمنية. وقد ساهم الإهمال وأحوال المناخ السيئة على مدى عدة سنوات في تقويض سلامة عدد من المباني في تلك المنطقة. وسعيا لإيجاد أكثر الوسائل فعالية للتخفيف من حدة هذا الخطر، أُنشئت مبادرة مشتركة بين العنصر العسكري وعنصر الشؤون المدنية في البعثة، بالتعاون مع مشروع الخطة الرئيسية لنيقوسيا - وهي آلية مشتركة بين الطائفتين أنشئت في عام ١٩٧٩ لمعالجة القضايا الحضرية في بلدة نيقوسيا القديمة.

١٣ - واستمرت التوترات المرتبطة بالتنقيب عن الموارد الطبيعية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتواصلت أعمال الحفر للتحقق من وجود الموارد الهيدروكربونية وكميتها في القطاعات المعيّنة إلى الجنوب والجنوب الشرقي من الجزيرة. وواصلت تركيا احتجاجها على ذلك التطور. وعقب بدء مرحلة ثانية من أعمال الحفر، أصدرت تركيا في ١٤ حزيران/يونيه بيانا أكدت فيه موقفها دعما لاعتراضات الجانب القبرصي التركي بأن تلك الأعمال تمس بحقوق الطائفة القبرصية التركية. وأشار البيان إلى اعتزام تركيا تقديم المساعدة للقبارصة الأتراك من أجل التنقيب عن الموارد الطبيعية في جنوب الجزيرة. وردا على ذلك، أصدرت قبرص في ١٧ حزيران/يونيه بيانا تدافع فيه عن حقها السيادي في التنقيب عن الموارد الطبيعية واستغلالها في منطقتها الاقتصادية الخالصة. وأدان البيان اعتزام تركيا تقديم الدعم للقبارصة الأتراك في التنقيب عن الموارد الطبيعية، موضحا أن تطورا من هذا القبيل سيزيد من حدة التوتر في المنطقة.

باء – إزالة الألغام

١٤ – يستمر الجانبان في منع الوصول إلى المناطق الملغومة الأربع المتبقية في المنطقة العازلة لأغراض إزالة الألغام. وتوجد إحدى هذه المناطق إلى الجنوب من فاروشا وتسيطر عليها القوات التركية، وتوجد ثلاث منها في جيب لوروجينا وتخضع لسيطرة الحرس الوطني.

١٥ – ولم يتم إحراز أي تقدم بشأن توسيع نطاق عمليات إزالة الألغام لتشمل مناطق خارج المنطقة العازلة على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن. وتظل هناك شواغل، لا سيما فيما يتعلق بالمناطق المزروعة بالألغام والمتاخمة للمنطقة العازلة، إزاء احتمال أن تكون الأمطار الشديدة قد أدت إلى تزحزح الألغام إلى داخل المنطقة العازلة. وتسعى قوة الأمم المتحدة، بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، إلى احتواء هذا الخطر في أقرب وقت ممكن. وإنني أوصي بشدة بإزالة حقول الألغام المتاخمة للمنطقة العازلة بوصف ذلك تدبيرا من تدابير السلامة وبناء الثقة في آن واحد.

جيم – إعادة الأوضاع إلى طبيعتها والمهام الإنسانية

١٦ – وافقت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على جميع مقترحات المشاريع المدنية التي تلقتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعددها ١٧ مشروعا، وهو نصف العدد المعتاد، تضمنت مقترحات قليلة جدا لمشاريع بناء جديدة. وواصلت القوة، في إطار دعمها المتواصل لهذه الأنشطة، رصد تقديم الخدمات الأساسية للطائفتين وتيسير صيانة البنية التحتية الأساسية للمرافق والخدمات العامة في المنطقة العازلة. ولم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير الحالي أي تعاون بين الجانبين على صعيد هذا العمل التقني.

١٧ – وتمشيا مع ولايتها المتمثلة في المساهمة في إعادة الأوضاع إلى طبيعتها، واصلت قوة الأمم المتحدة تشجيع السلطات وقادة المجتمعات المحلية والمدنيين على التعاون مع البعثة من خلال توفير المعلومات بشأن المشاريع المدنية في المنطقة العازلة، تمشيا مع نظام البعثة المتعلق بإصدار التراخيص. وفي هذا الصدد، وسعيا إلى تشجيع التعاون مع البعثة، وكذلك الحوار الطائفي فيما بين قادة المجتمعات المحلية في المنطقة العازلة، استضافت قوة الأمم المتحدة في آذار/مارس اجتماعا حضره عمد وشيوخ الطائفتين. وعلى الرغم من هذه الجهود، ظلت قوة الأمم المتحدة تواجه تحديات لسلطتها من جانب متعاقدين وأفراد يضطلعون بأنشطة غير مأذون بها، وأحيانا بطريقة تفاقم الأجواء المتوترة في المنطقة العازلة، وتؤثر سلبا في الوضع العسكري القائم وتتطلب تكثيف الاتصالات لتسويتها. ومن الأمثلة في هذا الصدد قيام الجانب القبرصي التركي مؤخرا، دون إذن مسبق، بمد أنابيب في هضبة بيلا الواقعة في المنطقة العازلة.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجامعة التي افتُتحت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في قرية بيلا - وهي القرية الوحيدة المشتركة بين الطائفتين في المنطقة العازلة (انظر S/2013/7، الفقرة ١٥)، عملها دون إذن من القوة. ويظل القلق ينتاب قوة الأمم المتحدة بشأن الأثر المحتمل لأي تدفق للطلاب في التوازن الجغرافي الدقيق داخل القرية. وحتى الآن، ظل عدد الطلاب، ومعظمهم من القبارصة اليونانيين، منخفضا حيث لم يتجاوز ١٤٥ طالبا. ومن دون التوصل إلى اتفاق بين القوة وجميع الأطراف المعنية بشأن الترتيبات الأمنية والشرطية وغيرها، فإن أي توسع إضافي يمكن أن يكون له أثر سلبي على القانون والنظام في المنطقة.

١٩ - وفيما يتعلق بالقضايا المعلقة المتصلة باعتداء قبارصة يونانيين على أفراد قوة الأمم المتحدة وإلحاق أضرار بممتلكات الأمم المتحدة في المنطقة العازلة، حثت البعثة السلطات المختصة على اتخاذ إجراءات فورية للبت فيها. وتتواصل أيضا القيود المفروضة من حين لآخر على موظفي الأمم المتحدة المنحدرين من أصول قبرصية يونانية والساعين إلى الاضطلاع بمهامهم في الشمال.

٢٠ - وخارج المنطقة العازلة، واصلت قوة الأمم المتحدة معالجة المسائل اليومية الإنسانية والمتعلقة بالرفاه التي تواجه القبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين في الشمال والتي تواجه القبارصة الأتراك المقيمين في الجنوب. وأُجريت ٢٠ زيارة منزلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من استمرار الإعراب عن القلق إزاء الحالة الصحية المتدهورة لكبار السن من القبارصة اليونانيين والموارنة في الشمال، تواصل رفض طلبات توفير أطباء يتحدثون اللغة اليونانية لعلاج هؤلاء المرضى. وقوبل بالرفض أيضا طلب نقل جهاز وقف الرجفان القلبي لمساعدة أحد هؤلاء المرضى. وبالنسبة للقبارصة الأتراك في الجنوب، واصلت قوة الأمم المتحدة رصد فرص حصولهم على الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية.

٢١ - ورحبت قوة الأمم المتحدة بقرار الجانب القبرصي اليوناني في نيسان/أبريل السماح بنقل سجاد جديد من الشمال إلى مسجد هالة سلطان التقي في لارناكا، وإن ظلت بعض القيود المفروضة فيما يتعلق بالعبادة الدينية في المسجد قائمة. ولم تطرأ أي مستجدات فيما يتعلق بإنشاء مدرسة ابتدائية لتعليم اللغة التركية في ليماسول. وقامت قوة الأمم المتحدة بتيسير تنظيم ١١ مناسبة دينية واحتفالية شارك فيها نحو ١ ١٠٠ شخص، عُقدت في المنطقة العازلة أو استلزمت عبورها إلى أي من الجانبين. وواصلت طوائف القبارصة اليونانيين والموارنة والأرمن أداء الشعائر الدينية في الشمال وفقا لما جرت عليه العادة في السنوات الماضية، لكن دون فتح أي مواقع جديدة للعبادة.

٢٢ - وواصلت قوة الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية أسبوعيا إلى ٣٤٧ من القبارصة اليونانيين و ١٢٤ من الموارنة في الشمال. وواصلت أيضا مراقبة عمل المدارس القبرصية اليونانية في شبه جزيرة كارباس. ولم يُحسم بعد في طلبين تقدمت بهما أسرة قبرصية يونانية وامرأة قبرصية يونانية للعودة إلى منطقة كارباس. وساعدت قوة الأمم المتحدة في معالجة المسائل القانونية والإنسانية المتصلة بحبس أربعة من القبارصة الأتراك في الجنوب وخمسة من الموارنة والقبارصة اليونانيين في الشمال وباحتجازهم المؤقت. وقامت بزيارات منتظمة ويسرت زيارات لأسر السجناء في مرافق الاحتجاز الموجودة لدى الطائفة الأخرى للتحقق من أحوال ورفاه المحتجزين الذين يقضون أحكاما بالسجن. وحضرت البعثة ١٤ جلسة استماع في المحاكم لتعزيز الثقة في الإجراءات القضائية.

٢٣ - وواصلت قوة الأمم المتحدة دعم مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز التعاون والمصالحة بين الطائفتين. ويسّرت القوة تنظيم ٨٦ مناسبة مشتركة بين الطائفتين، شارك فيها زهاء ٣ ٠٠٠ شخص، وذلك بالتعاون مع شركاء دوليين ومحليين. وشملت تلك المناسبات اجتماعات منتظمة بين قادة وممثلي الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية والقبرصية التركية تحت رعاية سفارة سلوفاكيا، فضلا عن مناسبات رياضية وثقافية وتعليمية.

٢٤ - ودعمت قوة الأمم المتحدة مجموعة متنوعة من المشاريع المشتركة بين الطائفتين التي نفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه المحليون في المنطقة العازلة. وفي أيار/مايو، أطلق المركز الإعلامي للطوائف القبرصية، ومقره في المنطقة العازلة قرب فندق ليدرا بالاس في نيقوسيا، أول مرفق مشترك بين الطائفتين للبث عبر شبكة الإنترنت في الجزيرة. ويهدف استوديو الوسائط المتعددة إلى تزويد القبارصة بمصدر محايد للأنباء والمعلومات المتعلقة بقضايا السلام والمصالحة والتطورات المستجدة في الطائفتين.

٢٥ - وواصلت شرطة قوة الأمم المتحدة مساعدة وتيسير عدد من التحقيقات التي تجريها دوائر الشرطة لدى كل من الطائفتين في الجرائم التي وقعت داخل المنطقة العازلة. وقد قامت بذلك من خلال تنظيم الدوريات المشتركة للتصدي لأنشطة الصيد غير المشروع والتهريب، ولمكافحة تزايد حوادث السرقة والقضايا البيئية المتمثلة في قطع الأشجار غير القانوني. واتسم بأهمية خاصة تدخل قوة الأمم المتحدة إلى جانب موظفي البيئة المحليين في مزرعة للخنازير حيث كان تصريف الفضلات السائلة غير المنظم يهدد بتلويث مصادر المياه عبر المنطقة العازلة إلى الشمال، مما قد يؤدي إلى زيادة تدهور العلاقات بين الطائفتين وربما الحالة الأمنية ككل.

٢٦ - وتقوم شرطة قوة الأمم المتحدة بتيسير اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية التي اجتمعت أربع مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت المناقشات خططا لتنظيم حلقة دراسية مشتركة بين الطائفتين عن المسائل الجنائية المحلية تنظَّم على الجزيرة في عام ٢٠١٣، وحضور حلقة عمل مشتركة معقودة في إحدى الجامعات بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وسبل تحسين التحقيقات التي يقوم بها الجانبان من خلال إمكانية تبادل الأدلة والمطلوبين. وواصلت غرفة الاتصالات المشتركة العمل بمثابة محفل لتعزيز التعاون بين الجانبين من خلال تبادل المعلومات المتصلة بالمسائل الجنائية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ورد ١٩ طلبا جديدا للمعلومات وسُجلت ٤٩ عملية إضافية لتبادل المعلومات، بالتساوي بين الطرفين، إما استجابة لطلبات مقدمة أو عرضا لمعلومات مقدمة طوعا. ونتيجة لهذا التعاون وحسن النية، بما في ذلك تقصير زمن الاستجابة، فُتحت ثمان قضايا جنائية، أربع منها معروضة حاليا على المحاكم، منها ما يتعلق بالجريمة المنظمة عبر المنطقة العازلة. وفي كانون الثاني/يناير، ساعدت غرفة الاتصالات المشتركة أيضا في نزع فتيل التوترات على إثر عملية تخريب استهدفت مسجد في دهينيا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المراحل المبكرة جدا من ترميمه.

٢٧ - وتواصل شرطة قوة الأمم المتحدة توفير الحراسة للقوافل التي تنقل مدنيين من القبارصة الأتراك وإمدادات إنسانية في إطار الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين زعيمي الطائفتين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ عند افتتاح معبر ليمنيتيس/يشيلرماك. ورغم استمرار حركة مرور المدنيين على المعابر بدون عوائق تُذكر، واصل الجانب القبرصي التركي زيادة طلباته المقدمة للحصول على حراسة رسمية بوتيرة أعلى من الوتيرة المتفق عليها، ورفض الجانب القبرصي اليوناني السماح لقافلة قبرصية تركية بالعبور في ٣ حزيران/يونيه. وحرصا على كفالة سلاسة عملية العبور، ذكّرت قوة الأمم المتحدة الطرفين بالتزاماتهما المنصوص عليها في اتفاقيهما المؤرخين حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٢٨ - ولم تعقد اللجنة المعنية بالمعابر، التي كلّفها زعيم القبارصة اليونانيين وزعيم القبارصة الأتراك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بالتوصل إلى اتفاق بشأن المعابر الجديدة، أي اجتماع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من تدخل قوة الأمم المتحدة لدى الجانبين، ظلت مواقفهما بشأن مواقع المعابر الجديدة متباينة.

٢٩ - وخلال الفترة الممتدة من ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، سُجلت نحو ٦١٠ ٠٠٠ عملية عبور رسمية من خلال المنطقة العازلة. وخلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣، بلغت قيمة البضائع التي عبرت من الجنوب

إلى الشمال نحو ٤٤٠ ٠٠٠ يورو، وبلغت قيمة البضائع التي نُقلت في الاتجاه المعاكس نحو مليوني يورو. وتعكس هذه الأرقام انخفاضا عاما في عبور الأشخاص وفي التبادلات التجارية بين الطائفتين في السنوات الأخيرة.

رابعا – اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين

٣٠ – واصلت اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تنفيذ مشروعها المشترك بين الطائفتين المتعلق باستخراج رفات المفقودين وتحديد هوياتهم وإعادتهم إلى ذويهم. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٣، كانت أفرقة علماء الآثار المشتركة بين الطائفتين والتابعة للّجنة قد استخرجت رفات ٩٧٨ فردا على جانبي الجزيرة. وحتى الآن، أعيدت رفات ٤٠٧ أشخاص إلى ذويهم، بما في ذلك رفات ٧١ شخصا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتُعزى الزيادة الحادة في إعادة رفات المفقودين في المقام الأول إلى نجاح الانتقال إلى المختبر الوراثي التابع للجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك لأغراض تحليل عينات الحمض النووي وتولي الوحدة الجينية المنشأة حديثا والتابعة للجنة ذاتها الإجراءات النهائية لتحديد الهوية عن طريق الاستعانة بالخبرات الداخلية. وقد أُتيح للجنة في السنوات الأخيرة فرصة الوصول إلى مواقع عسكرية غير مسيّجة في الشمال على أساس كل حالة على حدة. وفي تطور إيجابي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طلبت اللجنة لأول مرة السماح لها بدخول منطقة عسكرية مسيّجة في الشمال وحظي طلبها بالقبول.

خامسا – الجوانب المالية والإدارية

٣١ – كما أشرت في تقريري الأخير، اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٢٦٨/٦٦ مبلغا قدره ٥٤,٦ مليون دولار للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ويشمل ذلك المبلغ تبرع حكومة قبرص، الذي يمثل ثلث صافي تكاليف القوة، أي ما يعادل ١٧,٥ مليون دولار، وتبرع حكومة اليونان البالغ ٦,٥ ملايين دولار. وإني أدعو البلدان والمنظمات الأخرى أن تتبرع بالمثل، بهدف خفض ذلك الجزء من تكاليف القوة الذي تغطيه الأنصبة المقررة.

٣٢ – وتنظر الجمعية العامة حاليا في الميزانية التي اقترحتُها للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وإذا قرر المجلس تمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، على النحو الموصى به في الفقرة ٤٦ أدناه، فإن تكلفة الإنفاق على القوة ستقتصر على المبلغ الذي تعتمده الجمعية العامة.

٣٣ - وحتى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ما قدره ١٥,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٢٥٤,٢ ١ مليون دولار.

٣٤ - ولم تسدد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات سوى عن الفترتين المنتهيتين في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، على التوالي، نظرا لتأخّر استلام الأنصبة المقررة.

سادسا - ملاحظات

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الوضع هادئا ومستقرا في معظم الأحيان على طول خطي وقف إطلاق النار، مع انخفاض مستوى الانتهاكات العسكرية. وينبغي للقوتين المتواجهتين الاستفادة من هذا الاتجاه الإيجابي والاشتراك في العمل مع قوة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتدابير العسكرية لبناء الثقة. وفي هذا السياق، أرحّب بدخول قائد قوة الأمم المتحدة في حوار مع قائدي القوتين المتواجهتين بشأن هذه المسألة، وآمل أن يفضي ذلك إلى مناقشات هادفة بشأن تنفيذ تدابير عسكرية لبناء الثقة.

٣٦ - وفي المقام الأول، أشجع الجانبين على الكف عن الطعن في ترسيم الأمم المتحدة لخطي وقف إطلاق النار ومن ثم في تعيين حدود المنطقة العازلة، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى زيادة التوترات. وأؤكد من جديد اعتقادي بأن الوضع العام سيتحسن إذا قبل الجانبان رسميا مذكرة عام ١٩٨٩ التي تطبقها الأمم المتحدة على مدى الـ ٢٤ عاما الماضية لتنظيم الأنشطة في المنطقة العازلة.

٣٧ - وظلت حالة السلامة والاستقرار في المنطقة العازلة تتأثر سلبا بالأنشطة المدنية غير المأذون بها. وتشكل الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة نتيجة طبيعية لتزايد الشعور بالأمن عموما لدى السكان المحليين. بيد أن هذه الأنشطة لن تسهم في تعزيز الثقة بين الطائفتين إلا إذا تم الاضطلاع بها وفقا للإجراءات التي تحددها قوة الأمم المتحدة. وأدعو سلطات الجانبين إلى اتخاذ إجراءات حاسمة إزاء الأفراد والكيانات ممن يقوم بأنشطة غير مأذون بها، مما سيبرهن على احترامها لسلطة قوة الأمم المتحدة في المنطقة العازلة، ودعمها لقدرة البعثة على تنفيذ الولاية المنوطة بها.

٣٨ - وفي هذا الصدد، ما فتئت صيانة البنية التحتية الأساسية للمرافق العامة في المنطقة العازلة تثير خلافات متزايدة. ولما كانت الطائفتان تنتفعان من هذه المرافق منذ عقود

وستظلان تنتفعان منها، فمن المهم ألا يسعى أي من الجانبين إلى احتكار السيطرة على تلك الموارد المشتركة والعمل بدلا من ذلك على التعاون الوثيق مع البعثة وفقا للإجراءات المتفق عليها. وتقف قوة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد، كعهدها دائما، لمساعدة الجانبين على بدء تعاون تقني مشترك بشأن هذه المسائل.

٣٩ - ويساورني القلق إزاء احتمال أن تؤثر الأزمة المالية والاقتصادية التي تشهدها قبرص تأثيرا سلبيا في الاتصالات والعلاقات بين الطائفتين. وفي هذا السياق، من المؤسف أن تسجل حركة الأشخاص وتجارة البضائع تراجعا. وإنني أدعو قائدي الطائفتين إلى بذل الجهود، قولا وفعلا، من أجل تهيئة الأجواء المواتية لتوسيع وتعميق تلك الاتصالات، بما في ذلك تشجيع التجارة، حيثما أمكن، باعتبارها عاملا حاسما في بناء الثقة. وفي هذا الصدد، أرحب بالقيام مؤخرا بإنشاء محطة إذاعية مشتركة بين الطائفتين بوصفها خطوة هامة صوب الترويج لفهم أفضل لوجهة نظر الجانب الآخر وإشراك المجتمع المدني بصورة فعالة في النقاش الدائر بشأن عملية السلام.

٤٠ - ولا أزال أعتقد أن إقامة روابط واتصالات اقتصادية واجتماعية وثقافية ورياضية، أو في مجالات أخرى مشابهة، ستؤثر تأثيرا إيجابيا في المفاوضات والمناخ السائد على الحدود. فمن شأن هذه الاتصالات أن تعزز مشاعر الثقة بين الطائفتين وتساعد على معالجة الشواغل المتعلقة بالعزلة التي أعرب عنها القبارصة الأتراك. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي بين الجانبين سيسهم في تيسير إعادة التوحيد في نهاية المطاف وسيعزز أيضا احتمالات تحقيقها. وفي سياق عملية سلام تحظى بتأييد دولي، لن تؤدي الجهود العكسية سوى إلى نتائج عكسية.

٤١ - وبالتالي، فإنني أشجع الطرفين على مواصلة الجهود فيما يتعلق بإقامة معابر جديدة في المستقبل، وهو ما من شأنه أن يعزز التفاعل الاجتماعي والاقتصادي بين الطائفتين. وكما شهدنا عند فتح معبر في شارع ليدرا في عام ٢٠٠٨، سيساعد التقدم في هذا المجال في تحسين الثقة عموما بين الطائفتين. وأحث الطرفين على التعجيل باتباع نهج عملي موجه نحو تحقيق النتائج في تعاطيهما مع هذه المسألة.

٤٢ - ويتمثل أحد التدابير المهمة الأخرى لبناء الثقة بين الجانبين في معالجة مسألة حقول الألغام التي لا تزال قائمة سواء في المنطقة العازلة أو خارجها، والتي تشكل خطرا على كل من المدنيين والأفراد العسكريين القائمين بالدوريات. وأهيب بالطرفين أن يقوما، دون تأخير، بتيسير الوصول إلى جميع المناطق الملغومة المتبقية داخل المنطقة العازلة وخارجها، تماشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٠٨٩ (٢٠١٣). ويمكن إجراء هذه الخطوة بشكل انفرادي دون الحاجة

إلى اتفاق متبادل. والأمم المتحدة على استعداد لمساعدة الطرفين في تحقيق تطلعهما إلى جعل قبرص خالية من الألغام.

٤٣ - وفيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة المحيطة بقبرص، أدعو مرة أخرى جميع الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لتجنب زيادة حدة التوترات، التي قد تنعكس سلبا على الحالة الأمنية، بما في ذلك في المنطقة العازلة. ومن المهم ضمان أن تعود أي ثروة تكتشف حديثا، وهي ملك لجميع القبارصة، بالنفع على الطائفتين معا. ولا شك أن اكتشاف احتياطيات الغاز الطبيعي في عرض البحر يشكل حافزا قويا لجميع الأطراف من أجل التوصل إلى حل دائم لمشكلة قبرص. وأملي أن يسفر هذا الاكتشاف عن تعاون أوثق لفائدة جميع أصحاب المصلحة في المنطقة.

٤٤ - وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم العمل حاسم الأهمية الذي يتم بالنيابة عن أسر الضحايا من خلال اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين. وإني أعتمد على دعم جميع الأطراف للحفاظ على الطابع غير السياسي والمشترك بين الطائفتين لعمل اللجنة. وعلى الرغم من أن زيادة فرص الوصول إلى منطقة عسكرية مسيّجة في الشمال تمثل تطورا إيجابيا أرحّب به، فإنني أحث جميع الأطراف، مرة أخرى، على الاستجابة بقدر أكبر لاحتياجات اللجنة فيما يتعلق باستخراج الجثث في جميع أنحاء الجزيرة.

٤٥ - ومن المؤسف أن القيود المفروضة على حركة موظفي الأمم المتحدة المحليين لا تزال قائمة. فالمنظمة تعتبر حرية تنقل جميع موظفي الأمم المتحدة مسألة مبدأ وضرورة تقتضيها الاحتياجات التنفيذية لقوة الأمم المتحدة. وإنني أدعو السلطات القبرصية التركية إلى احترام ذلك المبدأ.

٤٦ - ولا تزال قوة الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في الجزيرة بفرض سلطتها في المنطقة العازلة والمساهمة في استتباب الهدوء وحل مختلف المسائل التي تؤثر في الحياة اليومية لأفراد كلتا الطائفتين. بيد أن قدرتها على القيام بذلك الدور تتوقف إلى حد كبير على التزام الجانبين بالامتناع عن تحدي سلطة القوة ومشروعيتها في المنطقة العازلة. وأملا في أن يواصل الجانبان تعاونهما مع قوة الأمم المتحدة بحسن نية، أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر، تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٤٧ - وتواصل قوة الأمم المتحدة تعاونها الوثيق مع بعثتي للمساعي الحميدة، بقيادة مستشاري الخاص، والجهات الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة في الجزيرة. وتماشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآخرها القرار ٢٠٨٩ (٢٠١٣)، ستواصل البعثة مشاركتها في التخطيط للطوارئ فيما يتصل بالتسوية. وستظل عملية التخطيط مسترشدة

بما يستجد من تطورات في المفاوضات وبآراء الطرفين فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٤٨ - وفي الوقت نفسه، سأُبقي عمليات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قيد الاستعراض الوثيق، مع مراعاة التطورات المستجدة محليا وآراء الطرفين، وسأعود إلى مجلس الأمن بتوصيات، حسب الاقتضاء، من أجل إجراء مزيد من التعديلات على ولاية القوة ومستويات قوامها ومفهوم عملياتها، حالما تستدعي الضرورة ذلك.

٤٩ - وختاما، أود أن أعرب عن امتناني لكل من ممثليّ الخاصة ورئيسة البعثة، ليزا م. بوتنهايم، وقائد القوة، اللواء تشاو ليو، وللعاملين في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص رجالا ونساءً، لما أبدوه من كفاءة والتزام في الاضطلاع بالمسؤوليات التي أوكلها إليهم مجلس الأمن.

مرفق

البلدان المساهمة بأفراد عسكريين وأفراد للشرطة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

(حتى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣)

البلد	الأفراد العسكريون
الأرجنتين[أ]	٢٩٤
النمسا	٤
كندا	١
الصين	٢
هنغاريا[ب]	٨٤
سلوفاكيا[ج]	٢٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢٧٤
المجموع	**٨٥٩**

البلد	شرطة الأمم المتحدة
أستراليا	١٥
البوسنة والهرسك	٧
كرواتيا	٤
الهند	٨
أيرلندا	١٢
إيطاليا	٤
ليتوانيا	٢
الجبل الأسود	٤
صربيا	٢
سلوفاكيا	٢
أوكرانيا	٨
المجموع	**٦٨**

(أ) تشمل الوحدة الأرجنتينية جنودا من البرازيل (١) وشيلي (١٤) وباراغواي (١٤).

(ب) تشمل الوحدة الهنغارية جنودا من صربيا (٧).

(ج) تشمل الوحدة السلوفاكية جنودا من كرواتيا (٢) وصربيا (٣٩).

Map No. 2930 Rev. 81 UNITED NATIONS
June 2013

Department of Field Support
Cartographic Section